

نشرة تصدر عن
مركز المرأة العربية للتدريب
والبحوث - كوثر

جوان - يونيو 2018

عدد خاص

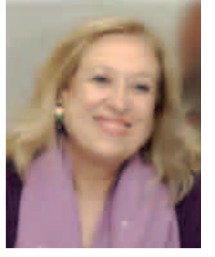
كوثر:بات

«كوثر» يساند مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء في دول أفريقيا جنوب الصحراء

منسق مشاريع «كوثر» للتمكين الاقتصادي في السنغال والكوت ديفوار
فرص تمكين النساء الريفيات متوفرة بكثرة...

مريم كوليبيالي
لا يمكن تحقيق التنمية في ظل استبعاد النساء





د. سكينه جوراوي

المديرة التنفيذية

لا تختلف أوضاع المرأة الريفية في عديد البلدان الأفريقية كثيرا عن نظيرتها في جل البلدان العربية، حيث تتدنى مستويات المشاركة المجتمعية والاستقلالية الاقتصادية وكذلك ممارسة الحقوق والوصول إلى الموارد والفرص وتطوير المهارات اللازمة للانخراط في مسارات التنمية بمختلف أبعادها.

وقد لا يخفى على أحد ما تعانيه النساء في عدد من البلدان الإفريقية من فقر وأمية وضعف المشاركة في الدورة الاقتصادية إذ تجد النساء وخاصة الريفيات صعوبات في الوصول إلى وسائل الإنتاج وملكية الأراضي والانفتاح بالخدمات الاجتماعية والتمتع بالقروض... أضف إلى ذلك معاناتهن بسبب مخلفات عدم الاستقرار السياسي وأثار النزاعات والحروب واستمرار تداعيات الأزمات الاقتصادية، وغيرها من المشاكل والعقبات التي تؤثر في البيئة التي تعيش فيها النساء بمختلف مستوياتها.

لذلك تعتبر تجربة التمكين الاقتصادي لنساء السينغال والكويت ديفوار التي انطلق مركز «كوثر» في تنفيذها منذ عام 2016 وتتواصل إلى اليوم إضافة نوعية لما راكمه المركز من تجارب وتحديات جديدا وظف من خلاله «كوثر» خبراته في مجال التمكين الاقتصادي للنساء. وكان ذلك بفضل دعم كل من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والبنك الإسلامي للتنمية وشركاء محليين في البلدين المستفيدين من هذه المبادرة.

إن المشاريع المدرة للدخل التي أطلقها المركز في عمق الريف السينغالي واستكمل تنفيذها على مدى سنتين متتاليتين، وكذلك المشاريع التي هي بصدد التنفيذ في الريف الأيفواري تسهم لا فقط في توفير فرص المشاركة الاقتصادية للنساء وبالتالي تحسين ظروف عيشهن وأسرهن، ولكن أيضا في تهمين المنتجات الفلاحية المحلية والقدرة على تحويلها محليا من طرف النساء، وخاصة رفع درجة وعيهن ووعي مجتمعهن المحلي بحقوقهن وسبل التمتع بها وممارستها، وكذلك الانفتاح على مبادئ حقوق الانسان والمواطنة. إذ يؤمن مركز «كوثر» بأن مشاريع التمكين الاقتصادي لن تحقق أهدافها إذا لم تعزز الوعي الحقوقي للنساء ولم تعمل على كسب المجتمع المحلي ولم تحترم مقومات التنمية المستدامة.

لقد مكنت تجربة الانفتاح على البلدان الأفريقية غير العربية من استخلاص جملة من الدروس أهمها ما تتوفر هناك في عمق الريف الإفريقي الزاخر بالثروات والطاقات من فرص وإمكانيات متاحة لتغيير واقع النساء المهمشات انطلاقا من احتياجاتهن ومما يتوفر من موارد محلية في مجتمعاتهن الصغيرة، وذلك رغم العقبات والتحديات الكثيرة التي تعرقل مشاركتهن الفاعلة في تنمية مجتمعاتهن. كما برهنت التجربة أيضا على أهمية التمكين الاقتصادي باعتباره المدخل الرئيس للتغيير في مختلف أبعاده: تغيير قدرات النساء ونظرتهم إلى ذواتهن، وتغيير واقعهن وواقع أسرهن، وكذلك تعزيز فرص مشاركتهم في اتخاذ القرار على مختلف المستويات.



مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات في أفريقيا : لماذا؟

انطلاقاً من كل هذا تمّ إنجاز مشاريع للتمكين الاقتصادي مدرةً للدخل لفائدة النساء، خاصةً منهنّ الريفيات والمهّمشات، في السينغال وفي مرحلة موالية في الكوت ديفوار.

مشاريع السينغال

كانت الانطلاقة في سنة 2016، عندما نفذ مركز «كوثر» وشركاؤه الميدانيون بدعم من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والبنك الإسلامي للتنمية، مشروعين بدولة السينغال، هما «مشروع التمكين الاقتصادي للنساء في ثلاث مناطق ريفية عبر أنشطة تحويل وتسويق المنتجات الزراعية المحليّة» استفادت منه 120 امرأة ريفية، و«مشروع تركيز ضيعة دواجن وتسويق منتجاتها» استفادت منه 70 امرأة ريفية.

المشروع الأول : وحدة تحويل المنتجات الزراعية

يتمثل المشروع في تركيز سلسلتين لتحويل المنتجات الفلاحية المحليّة من حبوب إلى مواد غذائية وفواكه إلى عصائر ومربى، بمناطق ريفية تبعد حوالي 60 كلم عن العاصمة داكار. ويتضمن المشروع أيضاً تدريب النساء ضمن عديد الدورات على تقنيات التحويل والتعبئة والتسويق وعلى عناصر تعزيز القدرات الذاتية الأخرى كالتدريب على محاور «المرأة والتنمية المحليّة»، «التثقيف المالي»، «تقنيات التسويق»... وتتولى النساء المتدربات التنظيم ضمن «مجامع ذات مصلحة اقتصادية» وتمكّن كل واحدة منهن من مواد ووسائل عمل للانطلاق في الانتاج والتسويق بالمجتمعات المحليّة وخارجها.

تبين البيانات المتاحة الخاصة بأغلب الدول الإفريقية أن نسبة الإناث من بين القوى العاملة ضعيفة. وينحصر عمل المرأة في الوسط الريفي في الزراعة وفي غالب الأحيان دون أجر. وتصل نسبة الفقر إلى مستويات عالية جداً لدى النساء مقارنة بالمستويات الوطنية العامة التي تعتبر هي بذاتها عالية. كما أن نسبة ملكية النساء لوسائل الإنتاج كالأراضي مثلاً منخفضة، ووصول المرأة إلى الخدمات الاجتماعية والائتمان وإلى السوق المالية وبناء القدرات محدود جداً، على الرغم من أن القوانين والتشريعات في بعض الدول لا تمنع المرأة من الحصول على الموارد مثل وراثة الأرض والائتمان والتعليم والصحة فضلاً عن الخدمات الاجتماعية.

فالمرأة الإفريقية وخاصة الريفية، هي أكثر من يعاني من مخلفات عدم الاستقرار السياسي واستمرار آثار الأزمات الاقتصادية التي أدت من بين أمور أخرى إلى تأنيث الفقر وتمركز النساء في القطاع غير المهيكل والمناطق المهّمشة. كما أدت إلى محدودية قدرات المرأة التنظيمية وانخفاض نسبة مشاركتها في الهياكل الاجتماعية والمهنية، وعدم توافر آليات التمويل والخدمات غير المالية، وعدم حصولها على الموارد والخدمات إن وجدت.

ويعود تدني الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في الريف الإفريقي إلى عدة عوامل من أهمها عدم النفاذ إلى عناصر الإنتاج على غرار الأرض والماء والمدخلات والتمويل والتدريب... وعدم النفاذ إلى التقنيات الجديدة لإنتاج وحفظ المنتجات الزراعية، وصعوبة نقل وترويج المنتجات الزراعية، أضف إلى ذلك الأمية المرتفعة وعدم توفر الفرص للمشاركة في عملية الإنتاج لحسابهن الخاص ومعاناتهن جراء الحرمان من حقوقهن لأسباب اجتماعية وثقافية متوارثة.



تمثلت الأهداف العملية للمشروعين في تحسين المستوى المعرفي للنساء بحقوقهن وفرص مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين المنتوجات الفلاحية المحلية والقدرة على تحويلها محليا من طرف النساء وتيسير المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة من خلال خلق أنشطة مدرة للدخل. إضافة إلى إنشاء وتجهيز وحدة لتحويل المنتجات الزراعية وأخرى لإنتاج الدواجن والبيض بأربع مناطق ريفية تديرها وتشرف عليه النساء المنخرطات في المشروع، تعزيز قدرات النساء المستفيدات في مجال تقنيات تحويل المنتجات الفلاحية وإنتاج الدواجن والبيض، والتعبئة والتغليف والتسويق، بما يؤدي إلى تحسين ظروف عيش النساء المستفيدات وأسرهن وإلى ضمان استدامة المشروعين بما يسمح باستفادة مستمرة لأفواج أخرى من النساء.

واعتبارا للنتائج التي حققها المشروعان على المستوى المحلي، فقد عبرت المنظمات المحلية الشريكة وعدد من النساء اللاتي لم يشملهن المشروع عن رغبتهن الشديدة في توسيعه إلى مناطق ريفية أخرى وفئات نسائية أخرى. ومن خلال المتابعات والاتصالات الميدانية أيضا طلب عدد من الرجال الريفيين، وبالحاح، بعث مشاريع مماثلة لهم.

لضمان استدامة مشروع مزرعة الدواجن وتمكين أكبر عدد من النساء من الانتفاع بعائداته، تم تمكين النساء المنتفعتات من قروض صغرى سمحت لهن بالانطلاق في مشاريع ذاتية متناهية الصغر (تربية دواجن، زراعة خضر الخ..)، وتركت كل امرأة انتفعت بهذه الصيغة مكانها بالمزرعة إلى منتفعة جديدة، وبذلك عمت الفائدة أكثر وتوسعت قاعدة المستفيدات من المشروع وأمنت لهذا الأخير الاستدامة.

نفذ المشروع في أربع مناطق في السينغال، بالشراكة مع جمعية نساء غرب إفريقيا، واستفادت من مخرجاته 120 امرأة.

المشروع الثاني: مزرعة إنتاج الدواجن والبيض



ينفذ المشروع على أرض تساهم بها الجمعية المحلية الشريكة في تنفيذ المشروع. ويشمل المشروع أيضا تدريب النساء المنتفعتات على تقنيات الإنتاج والتسويق وعلى عناصر تعزيز القدرات الذاتية كالتدريب على التنمية المحلية والتثقيف المالي وتقنيات التسويق... ومن مزايا هذا المشروع أنه يتعلق بقطاع يشهد تطورا كبيرا في السينغال والحاجة لمنتجاته كبيرة ومطلوبة. كما أنه سريع الإنتاج وبالتالي يوفر دخلا محترما وسريعا نسبيا للنساء.

نفذ المشروع في منطقة ريفية في السينغال بالشراكة مع شبكة النساء والقانون والتنمية في إفريقيا، فرع السينغال، واستفادت منه بشكل مباشر 70 امرأة ريفية.



أما عن النساء المشاركات في المشروع الأول فقد تلقين مساعدات ضمن المشروع للانطلاق في العمل والإنتاج لحسابهن الخاص (وسائل إنتاج ومواد أولية) مع تجهيز المجمع المحلية ذات المنفعة الاقتصادية بمناطقهن بعدد من المعدات للاستعمال الجماعي المجاني (طاحونة، آلة تقشير...).

مشاريع الكوت ديفوار

المشروع الأول : تمكين النساء والفتيات كفيلات الأسر بمنطقة دابو عبر أنشطة الخياطة والحلاقة

يستهدف المشروع 40 امرأة وفتاة بهدف إدماجهن في الدورة الاقتصادية من خلال تدريبهن على تقنيات الخياطة والحلاقة ومساعدتهن على بعث مشاريعهن الخاصة.



ويشمل برنامج رفع المعارف والقدرات أيضا تدريب المستفيدات في مجالات حقوق الانسان والصحة الإنجابية والتثقيف المالي وتقنيات التسويق. ومن بين أهم النتائج المنتظرة للمشروع تحسين وصول النساء والفتيات إلى خدمات الصحة والتعليم وتحسين ظروف عيشهن واسرهن وضمان انخراطهن في مجتمعات تعاونية.

المشروع الثاني : تحويل وتسويق المنتجات الزراعية المحلية وتربية الدواجن بقرية سالوبلو من منطقة دناني

يتمثل المشروع في تربية الدواجن وإنتاج زيت النخيل والخضر وتحويلها إلى مواد غذائية. ويهدف المشروع إلى تحسين ظروف عيش النساء عبر الأنشطة المدرة للدخل، وكذلك إحداث تغيير داخل المجتمع المحلي بسالوبلو يركز على دعم منظور جديد

للنساء ما يسمح لهن بالمشاركة الفاعلة في تنمية مجتمعهن على جميع المستويات.

يستهدف المشروع 72 امرأة يتم العمل على رفع مهارتهن في مجال تقنيات الزراعة وإنتاج الدواجن، وحقوق المرأة ومناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي...

مقاربة شاملة ومندمجة

حرص المشرفون على مشاريع التمكين الاقتصادي في السينغال والكوت ديفوار على أن تكون مقارباتهم في التدخل مدمجة، بحيث تعزز قدرات النساء المنتفعات، لا فقط في المجال التقني الذي تشتغلن فيه، بل أيضا في مجال إكسابهن القدرة والمستوى الذي يساعدهن على المواصلة والمبادرة حتى بعد انتهاء المشروع. كما حرصوا على تنمية قدرات الشركاء المكلفين بالإنجاز في مجال النوع الاجتماعي والحقوق والإدارة السليمة والشفافة.

وسعت هذه المشاريع إلى اعتماد مقاربة مدمجة تجمع بين محاور حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة والنوع الاجتماعي بهدف رفع درجة وعي النساء بحقوقهن وأفضل الأساليب والصيغ للتمتع بها وممارستها إضافة إلى توفير الفرص لهن للمشاركة الاقتصادية وتحسين الدخل وظروف العيش. وبمقاربة تشاركية شاملة، سعت كل المشاريع إلى خلق نموذج للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية قائم على نهج حقوق الإنسان، وإرساء صيغ العمل الجماعي المجدي ضمن إطار يضمن المحافظة على المحيط ويؤمن استدامة المشروع. كما وقع التركيز على المشاركة الحقيقية للمرأة لا فقط في التنفيذ وإنما أيضا في الاختيار والإدارة وفي اتخاذ القرارات والتسيير والمتابعة. وتضمنت المنهجية المعتمدة تعزيز القدرات الإدارية والإدارة المالية وتقنيات الإنتاج والامتثال للمعايير الوطنية في ذلك وتعزيز قدرات التسيير والشفافية والنجاعة لدى الشركاء الميدانيين. ومن عناصر ضمان النجاح، كسب تأييد المجتمعات المحلية ودعمها، وكذلك تشريك الخلايا المحلية للجمعيات المسؤولة على الإنجاز والمتابعة الميدانية. ●

فرص تمكين النساء الريفيات متوفرة بكثرة... يكفي أن نستغل هذه الفرص

• مقارنة الشراكة متعددة الأطراف عندما تكون مدروسة فإنها لا يمكن إلا أن تكون مفيدة وبناءة



يتحدث السيد أحمد عبد الناظر، منسق مشاريع «كوثر» لتمكين الاقتصادي في السنغال والكوت ديفوار، في هذا العدد الخاص من «كوثر» عن تجربة جديدة خاضها مركز «كوثر» خلال السنتين الماضيتين تتمثل في إطلاق مشاريع لتمكين الاقتصادي في السنغال والكوت ديفوار. ويعتبر تدخل مركز «كوثر» للمرة الأولى في دول غير عربية تحد في حد ذاته. لكن المركز قبل خوض هذا التحدي مسلحا بتجربة كبيرة وخبرة سنوات العمل الميداني في مجال التمكين الشامل للنساء الريفيات. ويكمن التحدي حسب السيد عبد الناظر في أن الوضع في هذه الدول الإفريقية مختلف عن واقع الدول العربية من حيث طبيعة الفضاء والمكان، وكذلك من حيث التنظيم التشريعي والمؤسسي والتنظيم المجتمعي. ففي السنغال والكوت ديفوار تعيش مجتمعات ريفية لها تنظيم خاص تحكمه الأعراف أكثر من أي شيء آخر، وكذلك وضع المرأة هو أيضا خاص. فبقدر ما يمكن أن نجد نساء في سوق العمل، وبكثافة معتبرة، إلا أن سيطرتها على عناصر الانتاج تظل ضعيفة. كما أن وجودها في سوق العمل يكون خاصة في العمل غير المهيكل ما يطرح عديد المشاكل والصعوبات.

هذا الصدد « كان مركز «كوثر» حريصا كل الحرص على ألا يضر أي مشروع ويأتي به جاهزا لهؤلاء النساء، بل صممهما بناء على احتياجات النساء واستنادا إلى نقاشات مكثفة مع جميع الأطراف المتدخلة، كي يكونا متماشيين مع طبيعة الجهة من حيث الموارد الطبيعية والبشرية والبيئة الثقافية».

حقق مشروعا السنغال نتائج في غاية الأهمية فكل النساء المستفيدات واصلن العمل بعد انتهاء كل مشروع فأصبحن منتجات يجنين ثمار عملهن ما يعود بالنفع عليهن وعلى أسرهن. كما تغيرت أفكار ومواقف النساء بشكل كبير بفضل التدريبات التي تلقينها عن حقوق الإنسان وبناء الذات والقيادة... يؤكد السيد أحمد عبد الناظر «هذا النجاح يعود إلى كوننا على مستوى «كوثر» فكرنا منذ البداية في ضرورة توفير عناصر الاستدامة للمشروعين ألا وهي: تعزيز القدرات الذاتية للنساء المستفيدات، وتمكينهن من أدوات ووسائل إنتاج لإطلاق مشاريعهن الخاصة. ولا أنسى طبعا ما قمنا به نحن على مستوى تقييم المشروعين داخليا وخارجيا وكذلك تقييم أثرهما على النساء والأسر. وحتى بعد انتهاء المشروعين، توصلنا بطلبات لبعث مشاريع جديدة من ثلاثة أطراف: النساء اللاتي لم ينتفعن من المشروع، الشركاء المحليون للمواصلة إما في مرحلة ثانية أو ضمن مشاريع أخرى في مناطق أخرى، وكذلك الرجال الذين عبروا عن رغبتهم في أن تشمل المشاريع الرجال والنساء على حد سواء وألا تكون خاصة بالنساء فقط».

التحدي الثاني الذي يذكره منسق هذه المشاريع الاقتصادي يتمثل في أنه ليس لدى «كوثر» ممولين قارين في هذه الدول. لذلك قام «كوثر» بدراسة استطلاعية عن هذه الدول معتمدا على الشراكة الاستراتيجية مع هياكل ميدانية محلية ذات قدرات وتجربة. وقد استغرقت فترة البحث والإعداد أكثر من سنة خصصت للعمل الاستطلاعي والاتصال بالجهات والهياكل التي يمكن أن تكون شريكة، علاوة على تحول السيد عبد الناظر شخصيا إلى هذين البلدين للقيام بزيارات ميدانية في أدغال السنغال والكوت ديفوار حيث المناطق الريفية بعيدة جدا عن العاصمة.

كانت الانطلاقة الميدانية من خلال تنفيذ مشروعين لتمكين النساء الريفيات في السنغال، بتوفر عناصر إيجابية عديدة ساعدت في تنفيذ المشروعين واستكمالهما بنجاح. فالشريكان المحليان كما يؤكد منسق المشروع لديهما خبرة وتجربة في العمل الاجتماعي والميداني مع النساء من أجل تمكينهن. ووجد «كوثر» دعما كبيرا من المؤسسات والهياكل الحكومية الرسمية ما ساعد في كسب ثقة المجتمعات المحلية وتحمس النساء اللاتي كانت لديهن حاجة إلى مثل هذه المشاريع الاقتصادية والمبادرات المحلية مما جعلهن يرغبن في الاستفادة من المشروع، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الطلب مقارنة بطاقة الاستيعاب المتوفرة. ويثمن السيد أحمد عبد الناظر دور المجتمع المحلي من رؤساء القرى وكذلك الرجال في هذه المناطق الذي ساندوا المشروعين في كافة مراحلهما، يقول في

عملية تشخيص الواقع في كوت ديفوار أدق وأشمل. ولما أطلقنا نداء لتقديم مقترحات مشاريع، رفضنا عددا منها لأنه يصعب تنفيذها. وعندما عقدنا ورشة عمل جمعت كل الشركاء في أواخر شهر يناير 2018 بتونس، كان هدفنا الأساسي هو أن يستفيد كل الشركاء من



يقر منسق المشروع بوجود صعوبات رافقت مسار التنفيذ، وهي صعوبات عملية مرتبطة بطبيعة المكان الذي نفذ فيها المشروعان حيث يصعب إيصال الماء والكهرباء، «في الوقت الذي لا يمكن للمشروع تحمل تكلفة تأمين ذلك ما جعلنا نجد صعوبة في تجاوز هذا

تجارب بعضهم البعض بالتركيز على تجربة تنفيذ المشاريع في السنغال. فكانت الورشة مفيدة جدا لأننا حرصنا على أن نحدد بصفة أدق مسؤوليات كل طرف وناقشنا باستفاضة كل الجزئيات المتعلقة بتنفيذ المشاريع. حتى أننا قبلنا تنفيذ مشروع يبعد حوالي 700 كلم عن العاصمة وفي أعماق الغابات، متسلحين بتجربة قوية سابقة وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع مواقع القوة والقرار على غرار وزارة المرأة والتخطيط بالكوت ديفوار وكذلك المنظمات الأهلية».

لم يكتف «كوثر» في هذه المرة بالحصول على تزكية وموافقة رئيس القبيلة أو القرية المعنية بالمشروع، بل أيضا على موافقة ودعم رؤساء القبائل المجاورة من باب الحرص على ضمان تسويق المنتجات التي تنتجها النساء المستفيدات. علما أن الانطلاقة الفعلية للمشروع كانت في شهر أبريل 2018، وقد أشرفت المرحلة الأولى على الانتهاء حيث تم شراء المعدات والتدريب التقني وكذلك تعزيز قدرات المستفيدات في مواضيع الصحة الإنجابية وحقوق الانسان. وكما هو الحال بالنسبة إلى المشاريع المنفذة في السنغال، لمشروع الكوت ديفوار بعدان الأول اقتصادي والثاني اجتماعي ونفسي.

في ختام حديثه، يثمن السيد أحمد عبد الناظر هذه التجربة المميزة ويعتبرها لبنات تضاف إلى خبرة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث والعاملين فيه. ويؤكد قائلا « طبعا سوف نستثمر ما تعلمناه وما راكمناه من خبرات وتجارب في مشاريع أخرى ذات العلاقة بالتمكين الشامل للنساء، لاسيما المشروع الذي سوف ننطلق قريبا في تنفيذه عن النساء السوريات اللاجئات. صحيح أن طبيعة الظروف والتحديات ليست هي نفسها، وتختلف عن ظروف النساء الريفيات في أفريقيا جنوب الصحراء، لكن النساء السوريات يحتجن إلى بناء قدراتهن في مجال الحقوق الإنسانية ومناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي والتسلط والاستغلال. لذلك نحن بصدد التفكير في العمل على تأمين وتوفير ظروف المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة السورية اللاجئة عبر مشاريع التمكين الاقتصادي».

العائق. ومع ذلك، كان لا بد لنا من استنباط الحلول : أذكر في إطار أحد المشروعات أنه كان على النساء المستفيدات التنقل إلى موقع المشروع لكن الميزانية لا تتحمل كلفة التنقل. ولكن أمكن ضمن المشروع اقتناء وسيلة نقل جماعية تقليدية سهلت وصول المستفيدات إلى موقع المشروع دون عناء. كان من ضمن الصعوبات أيضا تسويق المنتجات، لذلك خصصنا اعتمادات للمشاركة في المعارض لتسويق عائدات النساء. وكان أيضا من بين الصعوبات، وجود جهتين ممولتين لكل منهما إجراءات خاصة في التمويل والمتابعة والتنسيق. لكننا تمكنا بنجاح من التعامل مع كل هذه الصعوبات وتجاوزها».

ويستخلص السيد أحمد عبد الناظر العديد من الدروس المستفادة التي تساعد في رأيه في تنفيذ أنشطة مماثلة أخرى، فيقول «عديدة هي الدروس المستفادة أولها أنه بالرغم من أن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» هو منظمة عربية إقليمية إلا أنه يتمتع بخبرة لا يجب حصرها في المنطقة العربية فقط. استخلصنا أيضا أن فرص تمكين النساء الريفيات متوفرة بكثرة، يكفي أن نستغل هذه الفرص وباستطاعتنا تجاوز كل الصعوبات والعقبات التي يمكن أن تعترضنا مهما كانت. كما أن مقاربة الشراكة عندما تكون مدروسة فإنها في مثل هذه المشاريع لا يمكن أن تكون إلا مفيدة وبناءة. ولعل أهم درس هو حسن القيام بمرحلة التشخيص والاستطلاع فهي أهم مرحلة ضامنة لنجاح أي مشروع واستدامته».

ولعل نجاح تجربة مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات في السنغال، حفزت مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» من أجل تنفيذ مشاريع مماثلة لفائدة النساء الريفيات في كوت ديفوار. يتمثل المشروع الأول في أنشطة الحلاقة والخياطة، ويتم تنفيذه في أحواز العاصمة حيث الحاجة إلى مثل هذه المشاريع، والثاني على بعد 700 كلم من العاصمة وهو مشروع زراعي. لقد استفاد «كوثر» كثيرا من تجربته في السنغال واستثمر ما راكمه فيها من تجارب ودروس في اتجاه تحسين الأداء وصيغ المتابعة وطرق تجاوز العديد من الصعوبات... يصرح منسق المشروع «لا أخفي عليك، لقد كانت

لا يمكن تحقيق التنمية في ظل استبعاد النساء من الفرص التي يمكن للتنمية أن تقدمها

لبنى الحجار الزغلامي



السيدة مريم كوليبالي هي رئيسة منظمة المرأة في القانون والتنمية في إفريقيا بالسنغال (ويلداف)، شريك مركز «كوثر» في تنفيذ مشروع مزرعة لإنتاج الدواجن والبيض. كان لـ«كوتريات» معها هذا الحوار حول المشروع.

كوتريات : نحن لا نعرف الكثير عن أوضاع النساء وظروفهن في البلدان الأفريقية. فهل يمكنك أن تعطينا فكرة واضحة عن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمرأة السنغالية؟ فضلا عن وضع المرأة الريفية هناك؟

لقد اعترفت السنغال في وقت مبكر بأهمية إدماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى إنشاء آليات قانونية ومؤسسية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء. فمن الناحية القانونية، تجلت مسألة الإقرار بالحق في التنمية للمرأة السنغالية من خلال أحكام دستور يناير 2001 وبعض التشريعات ذات العلاقة. وعلى المستوى المؤسسي، بدأ استعداد السلطات لإنشاء آلية مسؤولة عن القضايا المتعلقة بمسألة النهوض بالمرأة مبكرا جدا. ولهذه الغاية، كان للعديد من المشاريع والبرامج التي تم تنفيذها تأثير على الظروف المعيشية للنساء في مختلف المجالات. ففيما يتعلق بمسألة تمكين المرأة اقتصادياً، توجد رغبة لدى الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في إحراز تقدم كبير. وتم فعلا تنفيذ مبادرات من أجل وصول المرأة إلى الائتمان، ومحو الأمية الوظيفية، والمنح العائلية، ومصارف الحبوب، ودعم الزراعة... كما بذلت جهود في صياغة قوانين وصول المرأة إلى الأراضي والحصول على الائتمان، خاصة بالنسبة إلى النساء اللواتي يرأسن الأسر. ومع ذلك، في حين أن معظم الأنشطة الزراعية تقوم بها المرأة، فإن المرأة لديها إمكانية محدودة للحصول على الأراضي نتيجة للممارسات التمييزية. كما لا يزال ينظر إلى النساء باعتبارهن فئات هشة لا فاعلات في التنمية. وغالبا ما يتم حصر النساء في قطاع الزراعة، المصدر المهيمن للعمالة وسبل العيش، في أوضاع عمل غير مستقرة ذات إنتاجية منخفضة ومداخيل منخفضة.

تدني الاهتمام بالمصالح الاستراتيجية للمرأة وضعف تقييم العمل غير السوقي للمرأة، وضعف فرص مشاركة المرأة في الحياة العامة ومشاركتها في صنع القرار، واستمرار الائتمان المتجدد الذي يفقر النساء... ما يزال إلى اليوم تعميم منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج غير كاف رغم الجهود التي يبذلها صانعو السياسات. وفي بعض المناطق لا تزال المرأة تموت بسبب الولادة ولا تؤخذ صحتها الإنجابية بعين الاعتبار. لذلك من الضروري تحسين التدريب المهني والتقني للمرأة وتأمين استكمال الفتيات لدراستهن وتوجههن إلى المجالات العلمية الواعدة، وهي مسألة ما زالت تمثل إشكالا. وحتى أوضح لك المسألة بشكل أفضل، يكفي أن أقول لك إن النساء السنغاليات يساهمن بنسبة 80 بالمائة في خلق الثروات، لكنهن يصلن بشكل محدود جدا إلى عوامل الإنتاج وإلى التمتع بهذه الثروات والتحكم فيها.

كوتريات : وما هو السبب في ذلك في رأيك؟

إن سياسات العدالة الجنسانية ما زالت تجعل النساء عرضة لهشاشة والفقر. كما أن مخطط السنغال وقانون اللامركزية الثالث، اللذين أصبحا الإطار المرجعي النظري، لا يذكران بطريقة واضحة كيفية معالجة القضايا الاجتماعية والثقافية على المدى المتوسط والطويل من أجل نمو شامل في السنغال. ومازلنا إلى اليوم نسجل

بالنسبة إلى الجزء الأكبر، يرجع هذا الوضع إلى عديد العوامل من أهمها ارتفاع معدل الأمية بين النساء حيث تبلغ 60 في المائة من الأميين من عامة السكان وتقارب 70 بالمائة في المناطق الريفية. أضف إلى ذلك



النامية، حيث تشكل النساء أكثر من 60 في المائة من الأميين. يجب على النساء الاستمرار في التغلب على العقبات القائمة للوصول إلى الخدمات العامة والحماية الاجتماعية والوظائف اللائقة والأسواق والمؤسسات... وهذا يمر عبر التعليم والتدريب المهني والتقني.



لا يمكن بأي حال تحقيق التنمية إذا تم استبعاد 50٪ من السكان المعنيين أي النساء من الفرص التي يمكن للتنمية أن تقدمها. وبالإضافة إلى ذلك، من الملاحظ أن عدد الأسر التي تعولها نساء ينمو بسرعة في المناطق الريفية نتيجة حركات نزوح الذكور بسبب نقص العمالة وقلّة الأنشطة المدرة للدخل. هذا ما يجعل أن 70٪ من الإنتاج الزراعي يعتمد على النساء، لكنهن يجدن صعوبة في الوصول إلى الأراضي والممتلكات وعوامل الإنتاج. ومع ذلك هناك مساحة من الأمل بفضل الإصلاح الزراعي الجديد. ونتيجة لذلك، وحتى مع التقدم الذي تم إحرازه، ما تزال هناك تحديات في مجالات الاهتمام الرئيسية الإثني عشر المحددة في منهاج عمل بيجين بعد مرور أكثر من 20 سنة.

فوارق في مجال التوظيف الرسمي وغير الرسمي بسبب المعايير الاجتماعية الثقافية التي تحد من اختيارات النساء وقدراتهن على الاندماج الحقيقي في النسيج الاقتصادي للبلد. والواقع أن القواعد والتقاليد والمعتقدات غير الرسمية المتعلقة بالجنسين ما تزال تحكم العلاقات بين الجنسين وتؤثر على المواقف والتصورات المتعلقة بأدوار الجنسين. هناك تناقضات متزايدة بين الأدوار الاجتماعية الرئيسية التي تلعبها المرأة وبين قدرتهن المحدودة في اتخاذ القرارات في الحوكمة الاقتصادية (مثل مكاتب المجالس الشعبية التي يهيمن عليها الرجال على الرغم من قانون التناسف)، الوصول المحدود إلى الموارد والممتلكات ونقل الملكية، فضلا عن حماية سلامتهن الجسدية والنفسية ضد جميع أشكال العنف في إطار ممارسة النشاط الاقتصادي.

أستطيع أن أقول إنه فيما يتعلق باحترام حقوق المرأة ما تزال العقبات تعوق تمتع المرأة بحقوقها على قدم المساواة مع الرجل رغم وجود ترسانة تشريعية هامة وتبني عديد القوانين لصالح المرأة، على غرار قانون الجنسية وقانون التكافؤ وقانون الصحة الإنجابية وقانون مكافحة العنف ضد المرأة... وكذلك رغم مصادقة السينغال على أغلب الاتفاقيات الدولية والأممية المعنية بالمرأة.

كوتريبات : تعمل منظمة «المرأة في القانون والتنمية في إفريقيا» بالسينغال على ترسيخ ثقافة ملائمة لممارسة حقوق المرأة واحترامها في أفريقيا. استناداً إلى خبرتك، كيف يمكن أن يؤدي التمكين الاقتصادي للمرأة إلى تمكين المرأة على جميع المستويات؟

لتحقيق التغييرات المتوقعة للنساء، يجب أن يكون تمكينهن الاقتصادي في صميم الاستراتيجيات الوطنية لبناء اقتصادات ديناميكية واتحادية. ويبرهن التقدم الكبير في معالجة عدم المساواة بين الجنسين فاعلية السياسات المستدامة التي تضيد الجميع خاصة في بلداننا

الخاصة وليضطلعن بأدوار قيادية في الأسرة والمجتمع. 93% من النساء المستفيدات من المشروع أكدن تدني العنف المسلط عليهن في عديد أشكاله: الزوجي، الجسدي، الجنسي، الاقتصادي، والنفسي... كما لاحظن أيضا انخفاض النزاعات داخل أسرهن، وإرساء علاقات جيدة مكانها، وأصبح لديهن بالتالي تقدير أفضل لذواتهن. لقد وجدت أغلبية النساء (86%) أنهن يتحكمن بشكل أفضل في صحتهن الإنجابية وصحة أطفالهن ويلتزم بالمراقبة الصحية الدورية لأنفسهن ولأطفالهن. لقد أصبح لديهن سهولة في الوصول إلى مؤسسات التمويل حيث أقرت 62% منهن أنهن وجدن أنه من الأسهل الحصول على التمويل من المؤسسات وذلك يعود حسب ما ذكرنها إلى ارتفاع نسبة المصادقية تجاههن، في حين تقرر 38% أنه ما يزال من العسير الوصول إلى القروض بسبب شروط التمويل غير المناسبة وارتفاع نسب الفائدة.



وتتمثل العقبة الأخرى في إجهام البنوك عن منح قروض للنساء بسبب عدم توفر رأس المال الضامن للنساء لتنفيذ مشاريعهن، وعدم قدرتهن على الوصول إلى مصادر الإنتاج والتحكم فيها على غرار الأرض لاسيما في المناطق الريفية. وفي السنغال، ما يزال وصول المرأة إلى الأراضي والممتلكات منخفضاً للغاية. صحيح أنه على مستوى إفريقيا يعتمد 70% من الإنتاج الزراعي على النساء، لكنهن لا يملكن سوى 2% من الأرض. ويتضح حجم المفارقات إذا علمنا أن المرأة تنتج ما بين 60 إلى 80 في المائة من الغذاء في معظم البلدان النامية وهي مسؤولة عن نصف إنتاج الغذاء في العالم..

وتظل معدلات التمثيل متباينة للغاية خاصة مع عدم وجود صلة واضحة بين الوضع الاقتصادي ومعدلات تواجد النساء في الهيئات التسييرية. تقدم ناتج عن تطبيق قانون التكافؤ يقابله مجتمع غير ملائم لتعزيز القيادة النسائية. هذا عدا العقبات الهيكلية التي تسببها الممارسات التمييزية والحوجز الاجتماعية وتدني فرص الوصول إلى التعليم والتدريب ومسؤوليات الأسرة غير المتوافقة مع العمل السياسي والمشاركة في الحياة العامة ونقص الموارد المالية وشبكة التضامن...

بشكل عام، تغيرت النظرة نحو الأفضل تجاه النساء المستفيدات بشكل مباشر من المشروع داخل أسرهن وفي المجتمع. انخفض العنف الأسري وارتفعت ثقة النساء بأنفسهن، وأصبحن أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجاتهن واحتياجات أطفالهن. سجل أيضا تحسن ملحوظ على مستوى إدارة البيئته، وتحسن في أداء الهياكل المساعدة. هذا بالإضافة إلى التحسن على مستوى خلق فرص العمل للنساء والشباب، والقدرة على الحصول على قروض من مؤسسات التمويل الأصغر.

كوتريات : لضمان نجاح هذا المشروع، اختارت جمعيتكم تعبئة المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وإنشاء شراكات متعددة. ما هو هدفكم؟ وما هي القيمة المضافة لهذا الخيار الاستراتيجي؟

هذا صحيح تماما. ذلك أن وضع استراتيجية دعوة جيدة يتطلب تعبئة قوية، وثانياً يمكن أن يكون هذا المشروع الرائد بمثابة مشروع نموذجي لمنظمات المجتمع المدني الأخرى. من المهم أيضاً الاشارة بالمتابعة الفنية المهمة التي يقوم بها الشريك طوال فترة تنفيذ هذا المشروع وأقصد مركز «كوثر». إنها مسألة محفزة وتسمح بتصحيح أوجه القصور. لقد حرصنا على توسيع الشراكة

كوتريات : تعملون مع «كوثر» في إطار مشروع أتاح إنشاء مزرعة وواجهن لصالح 70 امرأة، وكذلك التدريب حول التثقيف المالي والنوع الاجتماعي والتنمية والقيادة التغييرية والصحة الإنجابية والدعوة... ما هو تأثير هذا المشروع على هؤلاء النساء وعائلاتهن؟ وإلى أي مدى أسهم في تنمية قدرات النساء الريفيات وتحسين رفاههن؟

كشفت دراسة قياس الأثر التي قمنا بها عن آثار إيجابية للمشروع على حياة المستفيدات المباشرات، وكذلك على أسرهن وعلى المجتمع المحلي. فبشكل عام، ساهم المشروع في تحقيق بوادر لتمكين النساء سيحتاج إلى أن يتم تعزيزه وتطويره أكثر فأكثر. لقد سمح لهن التدريب الذي تلقينه بأن يكن جاهزات بالقدر الكافي لبدء مشاريعهن



كوتريبات : كيف تقيمين الشراكة مع مركز «كوثر»
والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وكيف
تخططون على مستوى الجمعية لاستثمار هذه الشراكة لفائدة
النساء الريفيات في السنغال؟

أجد شراكة جمعية «ويلداف» مع كوثر والمصرف شراكة استراتيجية
وبناء. بنيت على الثقة المتبادلة والتبادل الديناميكي والمحفز. هذه المبادرة
الرائدة تستحق أن ننسج على منوالها في مناطق أخرى للوصول إلى
المجتمعات الفقيرة والضعيفة الأخرى. ●



www.afaowawa.org
www.facebook.com/afaoregional

مع منظمات أخرى للتغلب على الصعوبات التي لا يمكن دعمها
بالتمول. وقد مكنت الشراكة مع وزارة الثروة الحيوانية والإنتاج
الحيواني تدريباً تقنياً فنياً ودعمًا فنياً، علاوة على دعم «كوثر»
والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا وبفضل المسؤولية
الاجتماعية للشركات، منحتنا الشركة البترولية «طوطال»
بالسنغال الألواح الشمسية لإضاءة الموقع ...

كوتريبات : تحدثت قبل قليل عن أهمية تبادل التجارب الجيدة،
فهل يمكن أن نخبرينا عن أهم الدروس المستفادة ومؤشرات نجاح
هذا المشروع؟

إن أهمية اختيار هذا المجال، والاستراتيجية التي اعتمدها جمعية
«ويلداف» لتنفيذ هذه المبادرة التجريبية التي من الممكن النسيج
على منوالها في مجالات أخرى، سمحت لنا باستخلاص العديد
من الدروس المستفادة : إنشاء صندوق ائتماني متجدد من الأرباح
المتأتية من بيع الدواجن والبيض سمح للنساء بتنوع مبادراتهن
التجارية وبالتالي ساعد في تمكينهن الاقتصادي. شراء عربتين
مجرورتين وحصانين مكن من الحفاظ على المبالغ المخصصة
لتكاليف تنقل نساء وتنميتها في أنشطة أخرى. إضافة إلى ذلك،
تجلت أهمية المرافقة والمتابعة الفنية للمشروع ما مكن من تفادي
العديد من الأخطاء طوال فترة تنفيذ المشروع ولاسيما الفترة الأولى
منه. كما أن توسيع نطاق الشراكة سمح بالاستجابة إلى جملة
من الاحتياجات التي لم يأخذها المشروع بعين الاعتبار في البداية، هذا
عدا أن قطاع الدواجن يعتبر قطاعاً واعداً وجديراً بالاستثمار. خلال
تنفيذ مشروع تجربي، يجب أن يكون لدينا دائماً القدرة على إيجاد
حلول بديلة واعدة للتغلب على الصعوبات التي قد تنشأ في أي وقت.

رولون ادجا

المدير التنفيذي للمنظمة الوطنية للطفل والمرأة والأسرة بالكويت ديفوار:

نعمل من أجل التغيير السلوكي للمجتمع في اتجاه احترام حقوق المرأة ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي



تعتبر المنظمة الوطنية للطفل والمرأة والأسرة بالكويت ديفوار من بين الهياكل ذات الأهمية في مجال تعزيز مكانة المرأة وتطويرها. وهي تتمتع بخبرة كبيرة بواقع النساء في كوت ديفوار وبالخصوصيات المحلية للمجتمعات الايفوارية. ومنذ بعثها في 1994، تمكنت المنظمة من تطوير مبادرات عديدة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة والطفل والدفاع عنها واحترامها. من بين هذه المبادرات مشروع لتمكين الاقتصادي للنساء الريفيات تفذه المنظمة ببادرة من مركز «كوثر» وبدعم من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، في مجال «تحويل وتسويق المنتجات الزراعية المحلية وتربية الدواجن بقرية «سالوبلو». يحدثنا عن المشروع وعن أوضاع النساء في كوت ديفوار وأهم التحديات والفرص المتاحة في ظل الشراكة الثلاثية بين المنظمة وكوثر والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، السيد رولون ادجا المدير التنفيذي للمنظمة.

من إدارة الأصول العائلية، وعدم السماح لهن بالمشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية، وعدم الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم، الصحة والعدالة وغيرها) وأيضا عوامل الإنتاج.

ومن المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية تزداد الظروف المعيشية للنساء سوءاً. وفي الواقع، تبدو أوجه عدم المساواة بين الجنسين أكثر وضوحاً في المناطق الريفية، ما يمنع النساء من التمتع بظروف معيشية جيدة. في الكويت ديفوار، يمثل سكان الريف 59 بالمائة من إجمالي السكان ويبلغ معدل الفقر في المناطق الريفية 62.5 بالمائة من بينهم 63.6 بالمائة من النساء، وهذا يرجع إلى أسباب عديدة ومختلفة.

إن النشاط الرئيسي المدبر للدخل في المناطق الريفية هو الزراعة في شكلين اثنين: الأول هو استغلال المحاصيل المعدة لتصدير البن والكاكاو والمطاط وزيت النخيل، وغيرها، والثاني هو إنتاج الغذاء. ويشغل هذا النشاط 85 بالمائة من

كويتيات»: هل يمكنك سيدي أن تعطينا فكرة شاملة عن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمرأة في الكويت ديفوار عموماً وعن وضع المرأة الريفية هناك خصوصاً؟

لا تحظى المرأة في الكويت ديفوار بالتقدير الكامل، ويتم للأسف تجاهل دورها ومساهماتها في التنمية. وبصفة عامة تؤثر أوجه عدم المساواة بين الجنسين عميقاً على أوضاع المرأة في هذا البلد. وإذا ما ألقينا نظرة على الوضع الاقتصادي، نجد أن أكثر من 48 بالمائة من السكان الإيفواريين هم من الفقراء، أي حوالي واحد من كل اثنين. ومن بين هؤلاء الفقراء، تشكل النساء النسبة الأكبر. ويفسر ذلك بنقص تمثيلية النساء في قطاع العمل الحديث، حيث لا تتجاوز نسبة حضورهن 12 في المائة. وعلى الصعيد الاجتماعي، تؤدي أوجه عدم المساواة بين الجنسين وزيادة الفقر النساء إلى العديد من الحالات التي تضر حياتهن وتنتهك كرامتهن على غرار استمرار العنف الجنسي بجميع أشكاله وتفضي ظاهرة ختان الإناث بنسبة 36 بالمائة، وكذلك حرمان المرأة من حقوقها ومن ذلك الحق في الإرث وإقضاؤها



للمجتمع في اتجاه احترام حقوق المرأة والطفل ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتمثل استراتيجية زيادة دخل النساء في مساعدة النساء عبر توفير معدات الإنتاج النباتي والحيواني لتنفيذ أنشطة مدرة للدخل وهي إنتاج الدجاج وإنتاج زيت النخيل وإنتاج الخضار والمواد الغذائية.



ومن أجل تغيير السلوكات والممارسات المجتمعية في اتجاه تعزيز حقوق النساء، فإن الاستراتيجية المعتمدة هي التوعية لجعل المجتمع القروي بأكمله لا يدرك حقوق النساء والأطفال فقط، ولكن أيضا يحترمها ويناهض مختلف أشكال العنف القائم على أساس الجنس. وبالتالي سوف يتطور هذا المجتمع نحو قبول مبدأ المساواة بين الجنسين. ويترتب على ذلك أن الهدف من هذا المشروع هو إحداث تغيير كبير داخل مجتمع «ساليلو» من خلال: خلق ثروة للنساء تسمح بتحسين ظروف معيشتهم، ودعم منظور جديد للنساء يسمح لهن بالمشاركة الكاملة في تنمية القرية اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا. في الوقت الحالي، تتمثل الإنجازات الرئيسية للمشروع منذ

السكان الزراعيين ويهيمن عليه النساء بنسبة 90 بالمائة. لكن هؤلاء النسوة يعملن في ظروف صعبة، لأن تقنيات الإنتاج لم تتطور بشكل كاف وبقيت بدائية. كما لا تستطيع النساء تملك الأراضي في معظم المجتمعات الريفية. لا سيما في المناطق التي يهيمن فيها النظام الأبوي في غرب البلاد، حيث يمنح الميراث للرجال. ولذلك تظل المرأة الريفية في حالة من عدم الاستقرار المالي والاقتصادي، يضاف إليها الجهل بالحقوق ونقص التدريب والتوعية بسبب ارتفاع معدل الأمية ومن ثمة، فإن نقص المعلومات والتدريب وقلّة الموارد المالية يجعل نسبة وصول النساء إلى الخدمات الاجتماعية منخفضة للغاية. بالإضافة إلى ذلك، تشير المعطيات الميدانية إلى أن العنف القائم على نوع الجنس يختلف أشكاله ما يزال مستفحلا في المجتمعات المحلية.

«كوتريات»: تنفيذ مع مركز «كوثر» مشروعا حول التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات من خلال أنشطة مدرة للدخل لتجهيز وتسويق المنتجات الزراعية. هل يمكن أن تعطينا فكرة عن هذا المشروع وأهدافه وإنجازاته الرئيسية حتى الآن، بالإضافة إلى التحديات الكبرى التي قد تكون في مواجهته؟

يرتكز مشروع التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في «ساليلو» في مقاطعة «داناني» الواقعة في غرب كوت ديفوار من خلال الأنشطة المدرة للدخل على توجّهين أساسيين: من ناحية، زيادة دخل النساء، ومن ناحية أخرى التغيير السلوكي

لكن التجربة الميدانية في هذا المجال تظهر أن النساء اللواتي يتمتعن بالقوة الاقتصادية، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، لهن تأثير على صنع القرار في بيئتهن. على سبيل المثال، وكما يتضح من بعض مشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية على مستوى الأسرة، فإن مشاركة المرأة في تعليم الأطفال والرعاية الصحية واحتياجات الأسرة تحسن من طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة. وقد أبدت النساء اهتماما أكبر من جانب الأزواج بإشراكهن في صنع القرار بسبب مساهمتهن المالية في النفقات المنزلية. إن المرأة التي تتمتع باستقلاليتها الاقتصادية يمكنها الحصول على العديد من الممتلكات بما في ذلك عوامل ووسائل الإنتاج عن طريق الشراء أو عن طريق أشكال أخرى؛ لأن حق الملكية مضمون للجميع. وبالتالي يتيح التمكين الاقتصادي للمرأة فرصة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. أي أن التمكين الاقتصادي للمرأة يمكن أن يطور العلاقات بين الرجل والمرأة بالانتقال من خضوع المرأة إلى المساواة بين الجنسين، بدعم من الإرادة السياسية في إنفاذ القوانين والتشريعات.

«كوتريات»: من ضمن المكونات الرئيسية للمشروع هو تدريب النساء المستفيدات ليس فقط من الناحية الفنية، ولكن أيضا من حيث قضايا حقوق الإنسان والصحة الإنجابية ومحو الأمية المالية... برأيك، ما مقدار مساهمة التدريب في تنمية قدرات المرأة الريفية وتحسين ظروفها المعيشية ورفاهها؟



إنه سؤال مهم للغاية وأضيف هنا: كيف يمكن للمرأة أن تتبنى مشروعا سيقودها إلى تغيير مواقفها وأفكارها دون تدريب؟ كيف يمكنها ضمان استدامته دون تدريب؟ كيف يمكنها الابتكار في بيئتها دون تدريب؟ وكيف يمكن أن تدرك حقوقها وأن تخرج من دائرة الجهل والاقصاء دون تدريب؟



انطلاقته الفعلية في أبريل 2018 في تعبئة المجمع النسائي والأعضاء الآخرين في مجتمع «ساليلو» حول المشروع، وذلك على إثر الإطلاق الرسمي من قبل مركز «كوثر» في القرية، إضافة إلى تنظيم المجمع النسائي بشكل أفضل من خلال إنشاء لجنة متابعة للأنشطة المحلية. وعلاوة على ذلك، حسنت النساء والفتيات في ساليلو بفضل التدريب الذي تلقينه من معرفتهن بتقنيات الزراعة وإنتاج الدواجن. وأصبح المجتمع المحلي أكثر إلماما بحقوق النساء والأطفال وبمخاطر وتبعات العنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك بفضل التوعية المستمرة حول هذه الموضوعات.

«كوتريات: استناداً إلى خبرتكم، كيف يمكن أن يؤدي التمكين الاقتصادي للمرأة إلى تمكين المرأة على جميع المستويات؟

تستند أوجه عدم المساواة بين الجنسين إلى تمايز الأدوار بين الرجل والمرأة. وفي الواقع، في كوت ديفوار كما هو الحال في العديد من المجتمعات الأخرى حول العالم، تلعب المرأة دورا إنجابيا، يعتبر أقل قيمة، في حين يتحمل الرجل الدور الإنتاجي وبالتالي فهو صاحب السلطة الاقتصادية من خلال امتلاكه لعوامل ووسائل الإنتاج. ونتيجة لذلك، يتحمل الرجال المزيد من المسؤولية عن النساء في المجتمع، وتعتمد هؤلاء على الوالد أو الزوج. قد يكون هذا أحد الأسباب التي تجعل الأولاد أكثر تعليما من الفتيات في العديد من المجتمعات الأفريقية حيث تعتبر المدرسة عامل نجاح اجتماعي واقتصادي. وللأسباب نفسها في معظم المجتمعات الأفريقية، يحق للرجال فقط التمتع بالارث وإدارة ميراث الأسرة.



الأمثلة أن التدريب يجعل المرأة رأس مال بشري لا يمكن الاستغناء عنه. في نهاية المطاف، لا يساهم التدريب فقط في بناء قدرات المرأة الريفية وتحسين ظروف معيشتها ورفاهيتها، ولكن أيضا في تنمية المجتمع ككل.

«كوتريات»: كيف تقيم الشراكة مع مركز «كوثر» وكيف تخططون على مستوى الجمعية لاستثمار هذه الشراكة لفائدة النساء الريفيات في كوت ديفوار؟

على الرغم من أن المشروع بدأ منذ فترة قصيرة، إلا أننا نعتقد أن منهج كوثر مشير للاهتمام للغاية. ويتضح ذلك من النقاط التالية: قبل بدء المشروع استفدنا من مشاركتنا في فعالية نظمها مركز «كوثر» بتونس بما مكنا من التلاقي مع عدد من الجمعيات التي سبق أن نفذت مشاريع مماثلة. وقد سمح لنا هذا التبادل بمراجعة استراتيجية التنفيذ التي وضعناها، خاصة على مستوى الأنشطة المدرة للدخل. إضافة إلى ذلك، زارنا منسق المشروع من «كوثر» وعقد مع فريق الجمعية جلسات عمل لضمان الانطلاقة الجيدة والصحيحة للمشروع، أجاب على أسئلتنا وأوضح لنا العديد من النقاط والمسائل، كما زار القرية والتقى بالنساء المستفيدات من المشروع واستمع إلى احتياجاتهن وتطلعاتهن بشكل مباشر. سياسة القرب هذه التي يعتمدها مركز «كوثر» مع شركائه التنفيذيين تسمح بتوقع الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تنشأ خلال تنفيذ المشروع. وبالتالي الاستعداد لها بالشكل الأفضل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاتصال بمنسق المشروع بكوثر مباشرة عن طريق الهاتف، مما يسمح بالتشاور في الوقت الحقيقي بشأن التطورات الحاصلة في تنفيذ المشروع. ونحن متأكدون أن هذه الشراكة ستساهم بالتأكيد في تحقيق نتائج المشروع وستفضي إلى تحسين الظروف المعيشية للنساء في «ساليو».

تجد المرأة الريفية نفسها عادة في دائرة جميع التحديات: الصحة والنظافة وتربية الأطفال والإدارة المنزلية اليومية والحياة المجتمعية وما إلى ذلك. ومع ذلك، فإن معظم النساء أميات ولا تتجاوز معارفهن حدود التجريب أو الملاحظة. في حين وبسبب دورهن الشامل في المجتمع، يجب على النساء بشكل عام والنساء الريفيات بوجه خاص تحسين معارفهن التقليدية من خلال بناء قدراتهن في جميع مجالات المعرفة. سيؤدي بناء قدرات النساء الريفيات إلى التمكين بمعنى زيادة المعرفة والقدرة على المشاركة والتفاوض والتأثير. سيمكنها التدريب حتما من الوصول إلى المعلومات، ومن تفادي التهميش عبر المشاركة، ومن أن تكون لديها القدرة التنظيمية وبالتالي من أن تكون مواطنة مسؤولة.

على سبيل المثال، ومن واقع خبرتنا الميدانية، يترتب على ذلك أن الحاجة التي تظهر في أغلب الأحيان أثناء دراسات المشروع الأساسية هي محو الأمية. لكن مع التطور التكنولوجي ورواج الهواتف المحمولة، ترغب النساء في أن يكون بمقدورهن القراءة والكتابة بهدف إجراء المكالمات الهاتفية وقراءة الرسائل، من أجل الحفاظ على خصوصيتهن. وفي مشروع سابق حول تمكين المرأة الريفية في دائرة داناني، تم تسجيل ممارسات جيدة على إثر بناء قدرات النساء المنتفعات، من ذلك نقل إحدى المنتفعات ما اكتسبته من مهارات في مجال التقنيات الزراعية إلى زوجها والعمل على تطبيقها في حقلها مما مكن من تحقيق إنتاجية أفضل. مثال آخر يبرز تغيير سلوك أحد الرجال اعتاد في السابق تعنيف زوجته وضربها أمام الناس، لكن بفضل رفع وعيه بمخاطر ذلك توقف عن هذه الممارسات وأصبح يساعد زوجته في عديد الأعباء المنزلية. وتحصلت امرأة على حقها من الميراث في الأرض بفضل توعية المجتمع المحلي بحقوق النساء، وتمكنت أخرى من شغل منصب رئيسة قرية إثر أنشطة توعوية حول القيادة والمشاركة في الحياة العامة والسياسية... توضح هذه

صادقي كونه

رئيس اتحاد منظمات التنمية غير الحكومية

كل عملية تمكين تبدأ بالبعد الاقتصادي ستتحقق لها كل فرص النجاح



اتحاد المنظمات التنموية غير الحكومية في كوت ديفوار هو شريك مركز «كوثر» في مشروع تمكين النساء والفتيات معيلات الأسر بمنطقة «دابو» عبر أنشطة الخياطة والحلاقة، هو اتحاد يضم المنظمات غير الحكومية والشركات التعاونية والجمعيات وتعاونيات التنمية بكوت ديفوار، ويعمل من أجل النهوض بالتنمية الفلاحية وعصرنة الحرف اليدوية والمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة. كما يقوم بتدريب النساء والفتيات وتأهيلهن في اتجاه تمكينهن الاقتصادي، وترسيخ حقوق الإنسان والحريات وكذلك تعزيز قيم التضامن والتكافل الاجتماعي. وقد خصنا رئيس الاتحاد السيد صادقي كونه بهذا الحوار الصحفي للحديث عن مشروع تمكين النساء والفتيات معيلات الأسر بمنطقة «دابو» عبر أنشطة الخياطة والحلاقة الذي شهد انطلاقته سنة 2018 بإشراف ومتابعة مركز «كوثر» وبدعم من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

الاقتصاد الزراعي، على الرغم من أنهن يعملن في مجال صيانة الأراضي والمحافظة على المزارع.

كوتريات: لو تحدثنا عن أهم الصعوبات والعراقيل التي تواجه نساء كوت ديفوار اليوم؟

وإذا ما بحثنا عن حضور المرأة على المستوى الحكومي، نجد أن الحكومة الإيفوارية الحالية تضم 7 نساء من بين 41 وزيرا، ولا تتجاوز حصة النساء في المجلس الوطني 11 في المائة. وعلى المستوى الاجتماعي، ما تزال ظواهر عديدة على غرار الزواج المبكر والقسري وكذلك ختان الإناث وعدم المشاركة في صنع القرار شائعة في المناطق الريفية. وتكاد تكون الخدمات الصحية في المناطق النائية غير معروفة في العديد من القرى في كوت ديفوار وخاصة في الشمال والوسط والغرب منذ النزاع المسلح.



كوتريات: انطلقتكم بالشراكة مع مركز «كوثر» في تنفيذ مشروع لفائدة النساء معيلات الأسر، ما هي أبرز مكوناته وقيمه المضافة؟

بدعم من كوثر، حظي اتحاد منظمات التنمية غير الحكومية بتمويل من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا من أجل تدريب معيلات الأسر الأرامل والمطلقات حتى يحققن استقلالهن الاقتصادي والمالي. اخترنا بعد بحث ودراسة مجال الخياطة وتصفيف الشعر لأنه أقل عبئا وأيسر تنفيذا من بعض المشاريع المتصلة بالأرض وملكيته.

يبلغ عدد سكان كوت ديفوار 22 مليون نسمة، 49 في المائة منهم من النساء. وللأسف، تبلغ نسبة أمية النساء 67% في جميع أنحاء البلاد وترتفع إلى 78% في المناطق الريفية. إلى اليوم لا تستطيع المرأة الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة، والتي عادة ما تكون ملكاً لأرباب الأسر. وعلى الرغم من إصدار قانون الأراضي، فإن للتقاليد والممارسات الاجتماعية تأثير كبير تضاف إليه انعكاسات النزاع المسلح الذي دام عشر سنوات ما أثر على ملكية الأراضي. تجد إذن النسوة أنفسهن على هامش



كوتريبات : جعلتم من السلطات المحلية ووسائل الإعلام من بين الأطراف المتدخلّة في المشروع. فما هو الدور الذي تنتظرونه من كليهما؟

قمنا بإشراك السلطات المحلية لتعزيز المشروع في بيئة النساء المستفيدات ومجتمعاتهن المحلية الأصلية. هذا مكن من تحقيق التضاف الإدارة حول المشروع وعزز من دعم العائلات التي تقوم بدورها بتشجيع المستفيدات على متابعة جميع مراحل المشروع. أما مشاركة وسائل الإعلام فقد أسهمت في التعريف بالمشروع على نطاق واسع تجاوز المجتمعات المحلية الصغيرة وكان لها بعد وطني، كما أنها خلقت موجة من المساندة للمستفيدات. ساهمت كذلك وسائل الإعلام في التعريف بمركز «كوثر» ومجالات عمله، وعززت من مكانة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا باعتباره بنكا يتدخل أيضا من أجل التمكين الاجتماعي.

كوتريبات : على أي مستوى استفدتم من الشراكة مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا؟

قام اتحاد منظمات التنمية غير الحكومية بالفعل باختيار أفضل ممارسات مركز «كوثر» فيما يتصل بإدارة المشاريع. نحن نعتقد أن وجود شركاء مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ومركز «كوثر» يفرض علينا نتائج وتجارب على درجة كبرى من الأهمية. وأنا أعتقد أننا نستطيع أن نجعل من المستفيدات من المشروع نماذج يحتذى بهن في مجال التمكين الاقتصادي. وأكثر من ذلك، يمكن لاتحاد منظمات التنمية غير الحكومية أن يساعد في تحديد الجمعيات التي يمكن لكوثر الاستعانة بها في تنفيذ مشاريع للنساء والفتيات الأمهات في مناطق أخرى من البلاد حيث انتظارات النساء واحتياجاتهن كبيرة بالفعل. ●

وسيجعل المشروع النساء يتمتعن باستقلالية مالية حقيقية بفضل معرفة حرفة الخياطة أو حرفة تصفيف الشعر.



وفي رأيي الشخصي ترتبط التحديات بمدى نجاح انطلاقة المشروع خاصة خلال الأشهر الأولى. كما أن عددا كبيرا من النساء قد عبرن عن رغبتهن في الاستفادة من المشروع الذي لا تستفيد منه فعليا سوى 52 امرأة فقط. لذلك فهو يشكل مصدر أمل وخوف في آن واحد. الأمل في أن تكون هناك مراحل لاحقة تدمج هؤلاء النسوة في المشروع والخوف من ألا يتسنى لهن الاستفادة منه. ردود الفعل هذه ترتبط بأهمية التمكين الاقتصادي باعتباره الخطوة الأولى نحو جميع أشكال التمكين الأخرى. ولدى المستفيدات الحاليات من المشروع ثقة كبيرة في قدرتهن على تحمل مسؤولياتهن وتعطية احتياجاتهن المعيشية من غذاء وسكن. وطالما حلت هذه المسائل المعيشية الأساسية، فستفكر المرأة في تسجيل ابنتها في المدرسة، وستسعى إلى المشاركة في عملية صنع القرار، وستحظى بالتقدير بفضل قوتها المالية وسيتم التعامل معها باعتبارها عنصرا فاعلا ومؤثرا في بيئته الاقتصادية. لذلك فنحن مقتنعون تماما بأن كل عملية تمكين تبدأ بالبعد الاقتصادي سوف يكتب لها النجاح.

This is apart from the structural obstacles caused by discriminatory practices, social barriers, low access to education and training, family responsibilities incompatible with political action, participation in public life, lack of financial resources and solidarity network.

“CAWTARYAT”: you worked with Cawtar on a project that allowed the establishment of a poultry farm for 70 women, as well as training on financial education, gender, development, leadership change and reproductive health ... and advocacy. What is the impact of this project on these women and their families? To what extent has it contributed to the development and improvement of the capacity of rural women?

Our impact measurement study revealed positive impacts of the project on the lives of the direct beneficiaries, as well as on their families and the community.

In general, the project has contributed to the realization of signs of empowering women that will need to be further strengthened and developed.

Their training allowed them to be ready enough to start their own businesses and assume leadership roles in the family and society. 93% of the women who benefited from the project confirmed the decline of violence against them in various forms: marital, physical, sexual, economic, psychological, etc. They also noted the decrease of conflicts within their families and the establishment of good relationships in their place and therefore they improved their self-esteem.

The majority of women (86 per cent) found that they had better control of their reproductive health and the health of their children and commit to regular health monitoring for themselves and their children.

They found they had easy access to financial institutions, with 62% affirming that they found it easier to obtain funding from institutions, as stated by the high level of credibility towards them, while 38% believe that it is difficult to access loans because of the inappropriate funding conditions and high interest rates.

In general, the better outlook has changed for women who benefit directly from the project within their families and in society.

Domestic violence has declined, women’s self-confidence has increased, and they are more responsive to their needs and the needs of their children.

There has also been marked improvement in the level of environmental management and improved performance of auxiliary structures.

This is in addition to the improvement in the level of job creation for women and youth, and the ability to obtain loans from MFIs.

CAWTARYAT: To ensure the success of this project, your association has chosen to mobilize civil society and media, and to create multiple partnerships. What is your goal? And what is the added value of this strategic choice?

Arab Bank for Economic Development in Africa and thanks to corporate social responsibility, oil company “TOTAL” in Senegal provided up with solar panels to lighten the site...

CAWTARYAT: you just talked about the importance of sharing good experiences. Can you tell us the most important lessons learnt, the main challenges and the success indicators of this project?

The importance of choosing this area, and the strategy adopted by the WILDAF Association for the implementation of this pilot initiative, which can be replicated in other areas, has allowed us to draw many lessons learnt: the establishment of a revolving credit fund from the sale of poultry and eggs allowed women to diversify their initiatives and therefore helped empower them economically.



This is absolutely true. Developing a good advocacy strategy requires strong mobilization; secondly, this pilot project can serve as a pilot project for other CSOs; and there is need to share good experiences.

It is also important to pay tribute to the important technical follow-up undertaken by the partner throughout the implementation of this project, namely the CAWTAR Center. This is a stimulating fact and allows for rectification of shortcomings.

We have expanded our partnership with other organizations to overcome difficulties that cannot be supported by funding.

The partnership with the Ministry of Animal Resources and Livestock has enabled technical training and technical support, besides the support of CAWTAR and the

The purchase of two chariots and two horses enabled to keep women’s transportation costs and develop them in other activities. In addition, the importance of technical support and follow-up of the project has been evident in avoiding many mistakes throughout the implementation period, especially the first period.

The expansion of the partnership allowed meeting a number of needs not initially taken into account by the project, not to mention the fact that the poultry sector is considered a promising sector. During the implementation of a pilot project, we must always have the ability to find promising alternative solutions to overcome difficulties that may arise at any time ●.



Today, there are still differences in formal and informal employment because of the socio-cultural criteria that limit women's choices and their ability to truly integrate into the country's economic fabric.

Indeed, gender non-official norms, traditions and beliefs continue to govern gender relations and affect the attitudes and perceptions of gender roles.

There are increasing inconsistencies between the main social roles that women play and their limited decision-making capacity in economic governance (e.g., the male-dominated offices of People's Councils, despite the Parity Act), limited access to resources, property and transfer of property, as well as the protection of their physical and psychological integrity against all forms of violence in the context of economic activity.

Regarding the respect for women's rights, obstacles still hinder women's enjoyment of their rights on an equal footing with men, despite the existence of an important legislative arsenal and the adoption of many laws in favor of women, such as the Nationality and Equality Act, the Reproductive Health Act and the Law on Violence against Women...And also despite Senegal's ratification of most of the international and UN conventions on women.

At present, it is necessary to refer to some discriminatory legal provisions against women and young girls, such as the minimum age for marriage, which is set at 16 years for girls and 18 for boys; the choice of place of residence which exclusively falls on the husband; the father's exercise of authority as the head of the family and many more...

“CAWTARYAT: Women in Law and Development in Africa is working to establish an appropriate culture for the exercise and respect of women's rights in Africa. Based on your experience, how can women's economic empowerment lead to the empowerment of women at all levels?”

To achieve the expected changes for women, their economic empowerment must be at the heart of strategies to build dynamic and confederate economies.

Substantial progress in tackling gender inequality demonstrates the effectiveness of sustainable policies that benefit all, especially in our developing countries, where women make up more than 60 per cent of the illiterate. Women must continue to overcome obstacles to access public services, social protection, decent jobs, markets and institutions ... This is through vocational and technical education and training.

I am still convinced that development cannot be achieved if 50 per cent of the population concerned, i.e. women, is excluded from the opportunities that can be offered by development.

In addition, it is noted that the number of female-headed households is growing rapidly in rural areas as a result of male displacements due to lack of jobs and lack of income-generating activities. This makes 70% of agricultural production dependent on women, but they find it difficult to access land, property and production factors. There is, however, room for hope thanks to the new agrarian reform.

As a result, even with the progress made, challenges remain in the 12 critical areas of concern identified in the Beijing Platform for Action more than 20 years later.

Among these challenges is the creation of an enabling environment for the overall and equitable economic development of women.

The issues of women's empowerment appear to be a prerequisite for development and the treatment of gender inequality, where sub-Saharan Africa is at the highest level globally.

Another obstacle is banks' reluctance to grant loans to women because of the lack of women's capital to carry out their projects and their inability to access and control land-based production sources, particularly in rural areas.

In Senegal, women's access to land and property remains extremely low. It is true that in Africa, 70% of agricultural production depends on women, but they have only 2% of the land.

The magnitude of the paradoxes is clear if we know that women produce between 60 and 80 per cent of food in most developing countries and are responsible for half of the world's food production.

The rates of representation remain very mixed, especially with the lack of a clear link between the economic situation and women's presence in the governing bodies. There is a progress resulting from the application of the Equal Status Act, but is offset by a society not conducive to strengthening women's leadership.

Mariame Coulibaly: President of Women in Law and Development's Organization in Africa, Senegal

Development can't be achieved as long women are excluded from opportunities

Ms. Mariame Coulibaly is the President of Women in Law and Development's Organization in Africa, Senegal, the partner of "CAWTAR" in the implementation of the poultry farm and egg production project.

CAWTARYAT had the following interview with her on the project:



CAWTARYAT: Can you give us a clear idea of the economic, political and social conditions of Senegalese women? As well as the situation of rural women there?

Senegal has early recognized the importance of integrating women into the process of economic and social development. This has led to the establishment of legal and institutional mechanisms that take into account the special needs of women.

From the legal point of view, the question of the recognition of the right to development of Senegalese women was reflected in the provisions of the January 2001 Constitution and some relevant legislation.

At the institutional level, the willingness of the authorities to establish a mechanism responsible for issues relating to the advancement of women came very early. To this end, many of the projects and programs implemented have had an impact on the living conditions of women in various areas.

On the issue of the economic empowerment of women, the Government and civil society organizations were willing to make significant progress. Initiatives for women's access to credit, functional literacy, family grants, grain banks and support for agriculture have already been implemented ... Efforts have also been made to draft laws on women's access

to land and access to credit, especially for women heads of family.

However, while most agricultural activities are carried out by women, the latter have limited access to land as a result of discriminatory practices. Women are still seen as fragile and ineffective in development.

In addition, women in agriculture, the dominant source of employment and livelihoods, are often confined to precarious working conditions with low productivity and low incomes.



"CAWTARYAT": And what is the reason in your opinion?

For the most part, this is due to several factors, the most important of which is the high illiteracy rate among women that reaches 60 per cent of illiterates in the overall population and 70 per cent in rural areas.

This is added to the lack of attention to women's strategic interests, the poor evaluation of non-market work for women, poor women's participation in public life and their participation in decision-making, and the persistence of renewed credit that impoverishes women ... Today, gender mainstreaming in policies and programs remains inadequate; despite the efforts of policy makers.

In some areas, women still die from childbirth and their reproductive health is not taken into account. It is therefore necessary to improve vocational and technical training for women and to ensure that girls complete their studies and opt for promising scientific fields and this issue is still a problem.

To better explain this point, it is enough to tell you that Senegalese women contribute 80 percent to the creation of wealth, but they very little access factors of production and enjoy and control these resources.

Gender justice policies, which are all implemented under dominant patriarchal authority, still make women fragile and vulnerable to poverty.

The Senegal Plan and the Third Decentralization Act, which have become the theoretical frame of reference, do not clearly mention how to address the social and cultural issues in the medium and long term for comprehensive growth in Senegal.

While, because of their overall role in society, women in general and rural women in particular must improve their traditional knowledge by building their capacity in all areas of knowledge.

Building the capacity of rural women will empower them in the sense of increasing knowledge and capacity to participate, negotiate and influence.

Training will inevitably enable them to access information, to avoid marginalization through participation, to have organizational capacity and thus to be responsible citizens.

For example, from our field experience, it follows that the need that most often appears during basic project studies is literacy. But with technology and mobile phones, women want to be able to read and write in order to make phone calls and read messages so as to maintain their privacy.

In a previous project on the empowerment of rural women in the Danané Department, good practices were recorded following the capacity-building of women beneficiaries.

This included the transfer of skills acquired in agricultural techniques by a female trainee to her husband and their application in their fields, enabling better productivity.

Another example is a change in the behavior of a man who used to harass and beat his wife in front of people, but by raising his awareness of the dangers of his acts he stopped



these practices and helped his wife in many household chores.

Another woman obtained her right to inheritance of the land, thanks to the community's awareness of the rights of women.

Another woman was able to serve as village leader following awareness-raising activities on leadership and participation in public and political life...



These examples show that training makes women an indispensable human capital.

Ultimately, training not only contributes to building the capacity of rural women and improving their living conditions and well-being, but also to the development of society as a whole.

CAWTARYAT: How do you evaluate the partnership with CAWTAR and

how do you plan in your organization to build on this partnership to serve rural women in Côte d'Ivoire?

Although the project started a short time ago, we believe that the approach by CAWTAR is very interesting. This is illustrated by the following points: before starting the project, we benefited from our participation in events

organized by CAWTAR Center in Tunis, enabling us to meet with a number of associations that have already implemented similar projects.

This exchange allowed us to review our implementation strategy, especially at the level of income-generating activities.

In addition, I received a visit from the project coordinator of CAWTAR and held a workshop with the group to ensure a good start. He answered our questions and explained many points and issues. He also visited the village and met with the women who benefited from the project and listened to their needs and aspirations directly.

The proximity policy adopted by CAWTAR with its implementing partners allows for expecting the potential difficulties that may arise during the project implementation and therefore better preparing for them.

In addition, the project coordinator can be contacted directly by phone, allowing for real-time consultation on developments in project implementation.

We are sure that this partnership will certainly contribute to achieving the project results and will lead to better living conditions for women in Saliblu ●

socially, culturally, economically and politically.

At the moment, the main achievement of the project since its actual launch in April 2018 is the mobilization of the women's community and other members of the Saliblu community around the project following its official launch in the village by CAWTAR Center, besides the better organization of the women's community, through the establishment of a follow-up committee for local activities.

In addition, women and girls in Saliblu have improved their knowledge of farming and poultry production techniques through training.

The local community has become more aware of the rights of women and children and the risks and consequences of gender-based violence, thanks to continued education on these issues.

“CAWTARYAT: based on your experience, how can women's economic empowerment lead to the empowerment of women at all levels?”

Gender inequalities are based on the differentiation between the roles of men and women. Indeed, in Côte d'Ivoire, as in many other societies around the world, women play a reproductive role, which is less valuable, while men have a productive role and thus have economic power through his ownership of production factors and means. As a result, men assume more responsibility than women in society and those rely on the father or husband.

This may be one of the reasons why boys are more educated than girls in many African societies where school is a social and economic success factor.



For the same reasons, in most African societies, only men have the right to inherit and run family inheritance.

However, field experience in this area shows that women with economic power, both in rural and urban areas, have an impact on decision-making in their environment.

For example, as illustrated by some rural women's economic empowerment projects at the family level, women's participation in children's education, health care and family needs helps improve the nature of the relationship between men and women.



Women have shown greater interest than husbands in involving them in decision-making because of their

financial contribution to household expenses.

Women with economic independence can acquire many properties, including factors and means of production through procurement or other forms, because property rights are guaranteed to all. Economic empowerment gives women access to basic social services.

Indeed, women's economic empowerment can develop relations between men and women by moving from women's subordination to gender equality, with the support of the political will to enforce laws and legislation.

CAWTARYAT: One of the main components of the project is the training of women beneficiaries not only technically, but also in terms of human rights, reproductive health and financial literacy. In your opinion, how much does the training contribute to the development of rural women's capacities and the improvement of their living conditions and their well-being?

It is a very important question. I would like to add here: How can women adopt a project that will lead them to change their attitudes and ideas without training? How can they ensure their sustainability without training? How can they innovate in their environment without training? And how can they realize their rights and get out of the cycle of ignorance and exclusion without training?

Rural women usually find themselves in the circle of all challenges: health, hygiene, child-rearing, day-to-day home management, community life, etc.

However, most women are illiterate and their knowledge does not exceed the limits of experimentation or observation.



The living conditions of rural women here are not interesting. From urban to rural areas, women's living conditions are worsening. In fact, gender inequalities are more pronounced in rural areas, preventing women from enjoying good living conditions. In Côte d'Ivoire, rural people account for 59 percent of the total population. The rural poverty rate is 62.5 percent, 63.6 percent of whom are women, due to many different reasons.

In fact, the main income-generating activity in rural areas is agriculture in two forms: the first is the exploitation of crops destined for export (coffee, cocoa, rubber, palm oil, etc.) and the second is the production of food.

This activity accounts for 85 percent of the agricultural population and is dominated by women by 90 percent. But these women work in difficult circumstances, because production techniques have not developed sufficiently and remain primitive.

Women are also unable to own land in most Ivorian communities, especially in areas where the patriarchal system is practiced in the west of the country, where

succession is granted to men. Rural women therefore remain in a state of financial and economic instability, coupled with ignorance of rights and lack of training and awareness due to the high rate of illiteracy among women.

Therefore, the lack of information, training and financial resources make women's access to social services very low.

In addition, field data indicate that gender-based violence in all its forms is still rampant in local communities.

“CAWTARYAT”: in partnership with Cawtar, you are implementing a project on the economic empowerment of women and girls through income-generating activities for the processing and marketing of agricultural products. Can you give us an idea of the project, its objectives, its key achievements so far, and the major challenges it may face?

The Economic Empowerment Project for Women and Girls in Saliblu in Danané, the western Department of Côte d'Ivoire, is based on income-generating activities on two fronts: on the one hand, increasing women's

income, and on the other, behavioral change of society towards respecting the rights of women and children and combating gender-based violence in the village.

The strategy to increase women's income is to help women by providing plant and animal production equipment for income-generating activities: chicken production, palm oil production, vegetable production and food production.

In order to change societal attitudes and practices towards the promotion of women's rights, the strategy adopted is to educate rural society as a whole so that they will be not only aware of the rights of women and children, but also respect them and struggle against various forms of gender-based violence.

Consequently, this society will evolve towards acceptance of the principle of gender equality. The aim of this project is to bring about a significant change within the “Saliblu” community by: creating wealth for women to improve their living conditions and supporting a new perspective for women that will allow them to participate fully in the development of the village

Roland Adja

Executive Director, National Organization for Children, Women and Family (ONEF) in Côte d'Ivoire

We work for the behavioral change of society towards respect women's rights

The National Organization for Children, Women and Family in Côte d'Ivoire is an important structure in the promotion and development of women's position.

It has considerable experience and knowledge of women's situation in Côte d'Ivoire and the local specificities of the Ivorian community. Since its launch in 1994, the organization has been able to develop numerous initiatives to promote gender equality and to defend and respect women and children's rights.

One of these initiatives is a project for the economic empowerment of rural women, implemented by the organization on an initiative of «CAWTAR» Center in the area of «Processing and Marketing of Local Agricultural Products and Poultry Breeding in the village of Saliblu.»

Mr. Roland Adja, Executive Director of the Organization tells us about the project, the conditions of women in Côte d'Ivoire and the most important challenges and opportunities under the tripartite partnership FAO, CAWTAR and the Arab Bank for Economic Development in Africa.

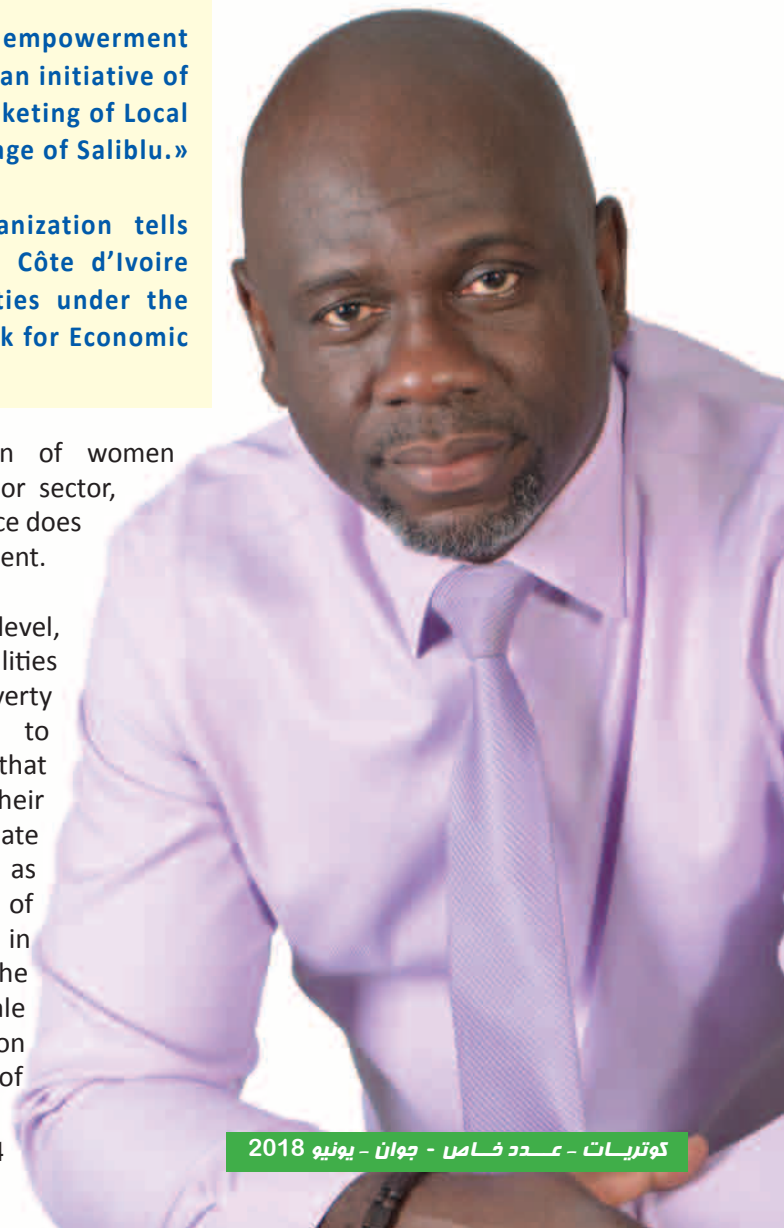
36 per cent, as well as the denial of women's rights, including the right to inherit and excluding them from running family assets, denying their participation in public and political life and access to basic social services (education, health, justice, etc.) as well as factors of production.

CAWTARYAT: We do not know much about the situation and conditions of women in African countries. Can you give us a clear idea of the economic, political and social conditions of women in Côte d'Ivoire? As well as the situation of rural women there?

Women in Côte d'Ivoire are not fully appreciated and their role and contribution to development is even ignored. In general, gender inequalities profoundly affect the situation of women in the country. If we look at the economic situation, more than 48 percent of the Ivorian population is poor, about one in two, i.e. half of the population. Of these, the poorest are women. This is explained by the

underrepresentation of women in the modern labor sector, where their presence does not exceed 12 per cent.

At the social level, gender inequalities and increased poverty expose women to many situations that are harmful to their lives and violate their dignity, such as the persistence of sexual violence in all its forms and the prevalence of female genital mutilation (FGM) at the rate of



the effects of the ten-year armed conflict affecting land ownership.

Women find themselves on the margins of the agricultural economy, although they work in land conservation and farm maintenance.

If we look at the presence of women at the governmental level, the current Ivorian government includes 7 women out of 41 ministers, and the share of women in the National Assembly does not exceed 11 per cent.

At the social level, many phenomena, such as early and forced marriage, as well as female genital mutilation and non-participation in decision-making, are still common in rural areas.

Health services in remote areas are almost unknown in many villages in Côte d'Ivoire, especially in the north, center and west from the time of the armed conflict.

“CAWTARYAT”: In partnership with Cawtar, you have launched a project for the benefit of rural women, what are its main components and added value?

With the support of CAWTAR, the Federation of Development Non-Governmental Organizations has received funding from the African Bank to train widows and divorced women heads of family so as to achieve their economic and financial independence.

We have chosen the areas of sewing and hairdressing after research and study because they are less burdensome and easier to implement compared with some projects related to the land and its ownership.

The project will make women truly financially independent thanks to their knowledge of sewing or hairdressing.

Challenges rest in the success of the project, especially during the first months. A large number of women have expressed their desire to benefit from the project that will actually target only 40 women. It is therefore both a source of hope and fear. The hope is that there would be subsequent stages of integrating these women into the project and the fear that they would not be able to benefit from it.

These reactions are linked to the importance of economic empowerment as the first step towards all other forms of empowerment.

The current beneficiaries of the project have great confidence in their ability to shoulder their responsibilities

and cover their food and housing needs. As long as these basic living issues are resolved, women will consider enrolling their daughter in school, seek to participate in the decision-making process, will be appreciated thanks to their financial strength and will be treated as active and influential players in their economic environment.

We are therefore firmly convinced that every empowerment process that begins with the economic dimension will be successful.

“CAWTARYAT”: You made local authorities and the media from among the parties involved in the project. What role do you expect from both?

We have involved local authorities to promote the project in the environment of women beneficiaries and their native local communities. This has pushed the administration to back the project and boosted the support for families, who in turn encourage beneficiaries to follow all the stages of the project.

As for the participation of the media, they have contributed to the project's broad definition, beyond small communities and had a national dimension.

They have also created a wave of support for women beneficiaries. The media also contributed to introducing “CAWTAR” Center and its work areas and strengthened the position of the Arab Bank for Economic Development in Africa as a bank that also intervenes for social empowerment.

“CAWTARYAT”: at which level did you benefit from the partnership with the Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR) and the Arab Bank for Economic Development in Africa?

The Federation of Development Non-Governmental Organizations has already selected the best practices of the “CAWTAR” Center in terms of project management. We believe that the presence of partners such as the Arab Bank for Economic Development in Africa and the CAWTAR Center are imposing significant results and experiences on us.

I believe that we can make the beneficiaries of the project models for economic empowerment. Moreover, the Federation of Development Non-Governmental Organizations can help identify associations on which CAWTAR can rely to implement projects for women, girls and mothers in other parts of the country where women's expectations and needs are already high ●



Satigui Kone,

President of the Federation of Development NGOs in Côte d'Ivoire

Any empowerment process begins with the economic dimension will have a chance of success.

The Federation of Development Non-governmental Organizations in Côte d'Ivoire, partner of "CAWTAR", in the project "Empowerment of women heads of family and girls in the region of Dabou through sewing and hairdressing activities," is a federation bringing together non-governmental organizations, cooperative companies, associations and development cooperatives in Côte d'Ivoire.

It works to promote agricultural development, modernize handicrafts and protect the environment and sustainable development.

It also trains and rehabilitates women and girls to achieve their economic empowerment, the consolidation of human rights and freedoms, as well as the promotion of the values of solidarity and social solidarity.

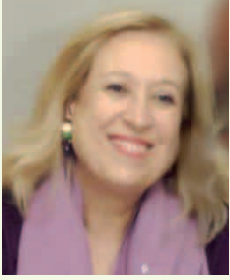
President of the Federation, Mr. Satigui Kone, gave us this interview to talk about the empowerment of women and girls in the region of Dabou through sewing and hairdressing activities that started in 2018. It supports the economic empowerment of rural women.



"CAWTARYAT": What are the most important difficulties and obstacles facing women in Côte d'Ivoire today?

Côte d'Ivoire has a population of 22 million, 49 per cent of whom are women. Unfortunately, illiteracy among women is 67% throughout the country and rises to 78% in rural areas.

To this day, women cannot access arable land, which is usually the property of their families. Despite the promulgation of the Land Law, traditions and social practices have had a significant impact, compounded by



Dr. Soukeina Bouraoui
Executive Director

The situation of rural women in many African countries is very different from that of most Arab countries, where levels of community participation and economic independence are limited, as are the exercise of rights, access to resources and opportunities, and the development of the needed skills to engage in various dimensions of development.

It is well known that women in many African countries suffer from poverty, illiteracy and low participation in the economic cycle.

Women, especially the rural, find it difficult to access the means of production, land ownership, access to social services, and access to loans. This is added to the effects of political instability, the impact of conflict and war, the continuing repercussions of economic crises, and other problems and obstacles affecting the environment in which women live.

The experience of economic empowerment of women in Senegal and Côte d'Ivoire, launched by "CAWTAR" center since 2016, adds quality to the Center's accumulated experiences. It is also a new challenge, in which "CAWTAR" built its expertise in women's economic empowerment.

This was thanks to the support of the Arab Bank for Economic Development in Africa (BADEA) and the Islamic Development Bank (ISDB) and local partners in the two countries benefiting from this initiative.

The income-generating projects launched by the Center deep into the Senegalese countryside and which it completed during two consecutive years, as well as the projects being implemented in the rural areas of Côte d'Ivoire, contribute to provide opportunities for women to participate economically and therefore to improve their living conditions and their families. They equally contribute to value local agricultural products and the ability to transform them locally by women and especially raising their awareness and their local community's about their rights and ways to enjoy and exercise, as well as openness to the principles of human rights and citizenship.

CAWTAR believes that economic empowerment projects will not achieve their objectives if they do not promote women's rights awareness, or work for the local community, or respect the components of sustainable development.

The experience of opening up to African countries has led to learning many lessons, the most important of which are the opportunities and possibilities available to change the reality of marginalized women, based on their needs and the local resources available in their small communities, despite many obstacles and challenges impeding their active participation in the development of their societies.

The experience has also demonstrated the importance of economic empowerment as the main route to change in its various dimensions: changing women's capacities and their perceptions of themselves, changing their reality and the reality of their families, as well as enhancing their participation in decision-making at various levels ●

CAWTARYAT

Special Issue

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research

June 2018

CAWTAR supports economic empowerment projects for women in Sub-Saharan Africa

Roland Adja , Côte d'Ivoire

**We work for the behavioral change of
society towards respect women's rights**

Mariame Coulibaly, Senegal

**Development can't be achieved as long women
are excluded from opportunities**



.....
كوتريات عدد فاصم جوان - يونيو 2018
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث كوثر
بدعم من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في
أفريقيا والبنك الإسلامي للتنمية
.....

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research
CAWTARYAT - Special Issue - June 2018
supported by

The Arab Bank for Economic Development
in Africa and Islamic Development Bank
.....

.....
المديرة التنفيذية : د. سكيبة بوراوي
مديرة التحرير : اعتدال المجبري
رئيسة التحرير : لبنى النجار الزغلامي
.....
الأراء الواردة في المقالات الممضاة تعبر عن الرأي
الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر
.....

Signed articles do not necessarily
reflect the view of cawtar
.....

CAWTARYAT
7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org

<https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch>
<https://www.youtube.com/channel/UCivSHG0eUfcb7yamv5pD3yw>
https://twitter.com/CAWTAR_NGO